ضد التيار .. شكراً فؤاد السنيورة

الأهالي
٢٠٠٨/٠٥/٣١

أمينة النقاش
الاهالي ٣١-٥

ليس سرا بطبيعة الحال، أن المال والاتفاق الإقليمي ودأب عمرو موسي الذي لا يفتر، كانت هي العوامل الأساسية وراء اتفاق الدوحة بين الفصائل اللبنانية، الذي انتهي بانتخاب العماد ميشيل سليمان قائد الجيش، ليكون الرئيس التوافقي للجمهورية، بعد أن شغر هذا الموقع طيلة ستة أشهر ليتصدره ما يسميه اللبنانيون ؟فخامة الفراغ؟ ليصبح الرئيس العسكري الثالث للجمهورية اللبنانية بعد اللواء فؤاد شهاب والعماد إميل لحود . وربما يكون من المبكر الحكم علي نتائج هذا الاتفاق علي أرض الواقع، لاسيما والخطاب الذي ألقاه أمس الأول زعيم حزب الله السيد حسن نصر الله ينطوي علي لهجة مواجهة بتهديده الحاسم للرئيس المنتخب من أن يوجه سلاح الجيش اللبناني إلي المقاومة، وهو تهديد يستبق به زعيم حزب الله، كل محاولة لفتح الملفات التي جري الصمت عليها في اتفاق الدوحة وفي مقدمتها بدء نقاش عقلاني يلتزم بمعايير الجدوي وعدم الجدوي، ويبتعد عن لغة التخوين والإقصاء ويمتثل للغة المصالح، حول بسط سيادة الدولة اللبنانية علي كامل أراضيها وفتح نقاش وطني حول مستقبل سلاح المقاومة.

لا تفوت قوي المعارضة في لبنان أي فرصة، لإثبات أن اتفاق الدوحة شكل انتصارا لها علي فريق الأغلبية النيابية في تيار المستقبل، وهو تفسير صحيح لروح الاتفاق، إذ حصلت المعارضة كما أرادت علي الثلث المعطل في تشكيل الحكومة القادمة، لكن ما لم تذكره المعارضة أن الأغلبية تنازلت باختيارها وبإرادتها مرتين، مرة حين رفضت الالتجاء إلى السلاح في مواجهة الهجمة العسكرية التي قادها حزب الله ضد السراي الحكومية، وضد إعلام تيار المستقبل وسلمت سلاحها طواعية إلى الجيش، ومرة ثانية حين قبلت في الدوحة باتفاق لا يرعي أغلبيتها، ولا يتضمن آلية واضحة لتنفيذه، لأنه ببساطة بحكمة فؤاد السنيورة رئيس الحكومة المستقيلة، والذي اتهم من قبل معارضيه بالخيانة والعمالة لأمريكا وإسرائيل، اختار طواعية أن يتنازل عن كثير من صلاحياته، لكي لا تتطور المواجهة مع حزب الله إلي حرب أهلية لا محالة، في سبيل تحقيق هذا الهدف الوطني الواضح: إبعاد شبح الحرب الأهلية عن لبنان، لكن المعارضة وأنصارها في لبنان وخارجه الذين وجدوا في حرب المقاومة علي الحكومة حربا شرعية، استكثروا علي الأغلبية الاعتراف بهذا الفضل، وهذا الحرص علي وحدة لبنان وتجنيبه خطر كارثي كهذا.

فؤاد السنيورة

يبدأ الرئيس المنتخب ميشيل سليمان صباح اليوم الأربعاء مشاورات لتشكيل الحكومة الجديدة، وسواء اتفق تيارالمستقبل علي إعادة تسمية فؤاد السنيورة رئيسا للحكومة، أو اختيار سعد الحريري أو غيره لتولي هذه المهمة، فإن الإنصاف يقتضي شكر السنيورة الذي تولي مهام منصبه علي امتداد ثلاث سنوات عاصفة في حكم لبنان في أعقاب اغتيال رفيق الحريري، بحكمة بالغة ويحرص علي وحدة بلد تعددي، تتقاطع فوقه مصالح الطوائف والتيارات السياسية والقوي الإقليمية والدولية، وهي حكمة اعترف بها حزب الله قبل غيره، أثناء حربه مع إسرائيل في صيف ٢٠٠٦، قبل أن يدور الزمان دورته.

وسواء جاء السنيورة أو غيره رئيسا للحكومة، فإن مواجهة التحديات التي تعترض الحكم الجديد في لبنان في سدة الرئاسة والحكومة، تبدأ كما قال أمير الدوحة حمد بن جاسم حين يعترف الجميع أنه لا غالب ولا مغلوب في لبنان وأن المغلوب هي الفتنة وأن الغالب هو لبنان بكل طوائفه وتياراته ومذاهبه.

وليكن اتفاق الدوحة هو خطوة نحو تنفيذ اتفاق الطائف، ولتقوية آليات الدولة ورسم العلاقة الدقيقة بينهما وبين المقاومة ، بما لا يتعارض مع بسط سيادتها علي كامل التراب اللبناني، هي تحديات معقدة لا يصلح النفاذ إليها، بروح الغالب والمغلوب والزهو بانتصار لم تحققه سوي قوة السلاح لحسم خلاف سياسي داخلي.

ارتدادات الحل اللبناني في المنطقة العربية

الخليج
٣١-٥

الياس سحاب

لا بد من الملاحظة أولاً، وقبل أي ملاحظة أخرى، أن السرعة والدقة والدأب والإصرار التي سيطرت على مؤتمر الدوحة الذي شهد نهاية الأزمة اللبنانية قبل أيام، إنما هي دليل عملي، لا يمكن إغفاله أو إنكاره، على وجود بؤر للحيوية السياسية الكامنة في جسد هذه الأمة، أكثر مما كان يوحي به المشهد العربي العام الممزق بين أزمات مترامية الأطراف من الصومال إلى السودان إلى العراق، إلى فلسطين، إلى لبنان (سابقاً)، هذا إذا اكتفينا بأزماته العلنية الساخنة، وتجاوزنا (ولو جدلاً) أزماته الدفينة الأعمق.

غير أن ما حدث في الشأن اللبناني أخيراً، يؤكد عملياً أن الأزمات في الوطن العربي، هي أشبه ما تكون بالأواني المستطرقة، التي تتفاعل مع بعضها بعضاً امتلاءً وفراغاً، كلما تحركت واحدة منها في إنائها.

ويبدو أن هناك نصيباً غير قليل من الصحة والدقة والحنكة في المقولة التي كانت تؤكد في أثناء احتدام الأزمة اللبنانية، أنه مثلما أن أي اتفاق صريح وعميق في السياسة الإقليمية للمملكة العربية السعودية وسوريا، يمكن أن ينعكس حلاً سريعاً للأزمة اللبنانية، فإن أي حل سريع للأزمة اللبنانية، سيكون له بلا شك أثره الطيب في ترطيب بل تحسين العلاقات السعودية السورية.

فإذا القينا اليوم نظرة إلى الأمام، في محيطنا العربي، انطلاقاً من الحل اللبناني الذي كان بلا شك، في جانب منه على الأقل، انعكاساً لأجواء عربية معينة، ماذا يمكننا أن نرى؟

قبل الدخول في التفاصيل، بالإمكان تخيل وحصول أكثر من سيناريو، لأن الساحة العربية ليست منوطة فقط بحركة البلاد العربية وحدها، بل تؤثر فيها قوى إقليمية أساسية اخرى ("إسرائيل" وتركيا وإيران)، كما انها ستظل (حتى إشعار آخر) منطقة نفوذ للامتداد الإمبراطوري الامريكي في العالم، حتى حدوث تحول ما في آلية هذا التمدد.

لكننا نستطيع على الأقل، أن نتخيل السيناريو العربي الخاص المقبل (بعد حل الأزمة اللبنانية) داخل الساحة العربية، ووفقاً لتصور الحركة الذاتية العربية وحدها في هذه الساحة:

١- في لبنان: إن أكثر المنزعجين من سرعة حل الأزمة اللبنانية هي "إسرائيل". لأن أكثر ما يزعجها (كما في أي بلد عربي مجاور لها)، غلبة ظواهر التماسك والوحدة الوطنية على ظواهر التفكك الاجتماعي والطائفي والمذهبي. لأن من بين ما دفع كافة الأطراف اللبنانية إلى التفاعل مع جهود الجامعة العربية التي قادتها قطر في الجولة الأخيرة، بشاعة الهوة المذهبية القاتلة التي فتحتها وفتحت كل احتمالاتها أحداث لبنان في الأسبوع الأخير قبل الحل. إن السيناريو الأكثر تفاؤلاً داخل الساحة اللبنانية، يشير إلى فشل نهائي لمحاولات إنهاء المقاومة اللبنانية بالفتنة المذهبية الداخلية، بعد فشل انهائها بالعدوان "الإسرائيلي" المباشر.

وإذا ما نجح لبنان في حل الاشكال الداخلي لوضع المقاومة، أي في تحويلها الى قسم من الجيش اللبناني، وفقاً لاستراتيجية وطنية دفاعية، ليس في برنامجها مهاجمة "إسرائيل"، بل التصدي لأي عدوان يمكنها القيام به على لبنان (كما حدث في صيف ٢٠٠٦)، فإن لبنان لا يكون فقط قد اكتسب مناعة داخلية لا تقوى عليها جيوش العالم، بل يكون قد قدم للدول العربية (خاصة المحيطة ب "إسرائيل") النموذج المثالي لمواجهة الصراع العربي "الإسرائيلي"، وهو احاطة "إسرائيل" بسوار من الدول العربية المنيعة في جبهتها الوطنية الداخلية، وفي جبهتها القتالية الدفاعية. وهذا، على أي حال، كان الحلم الاستراتيجي لجمال عبدالناصر، الذي حالت دون تحقيقه ضغوط الخارج ومزايدات الداخل وأخطاؤه.

٢- في سوريا. إن ذهاب الوضع الداخلي في لبنان إلى هذا التماسك الوطني، سيقود حتماً إلى تنفيذ سليم وكامل لشعار تصحيح علاقاته الطبيعية بجارته التاريخية، سوريا. فإذا اقترن ذلك، بانخراط سوري في حل مشرف للجولان المحتل، يعيده إليها ويحفظ نسبة معقولة من الحقوق التاريخية للفلسطينيين، فإن بوسعنا أن نتخيل المناعة الدفاعية للجبهة اللبنانية السورية، في ظروف لا تعطي "إسرائيل" أمام الدول الحليفة لها، أي مبرر للاعتداء والضغط على الجبهات العربية الداخلية، لإدخالها في إطار النفوذ "الإسرائيلي" المدعوم أمريكياً.

إن حدوث تطور استراتيجي بهذا الاتجاه، كفيل بأن يحدث أثره في الأوضاع الرسمية والشعبية في أكبر الأقطار العربية المحيطة ب "إسرائيل"، مصر. خاصة إذا وصل نظام حكم ديمقراطي إلى البيت الأبيض الأمريكي، يرى معالجة الأزمة الأمريكية في العراق، بجدولة انسحاب تدريجي هادئ.

إن المنطقة العربية تسير باتجاه هذا السيناريو، حتى في المشرق العربي وحده، مدعوماً بعمق خليجي ذي قدرات استثمارية لا حدود لها، كفيل في خلال أعوام خمسة بعد الحل الأخير للأزمة اللبنانية، بتقديم صورة مغايرة تماماً للأوضاع العربية العامة، تصنعه حماسة واندفاع جيل عربي مسلح بكل قدرات العصر وطموحات المستقبل، ولا تكبله الآن سوى الظروف العربية العامة البالغة السوء.

على أي حال، فقد جاء حل الازمة اللبنانية، في أضعف الإيمان، فألاً حسناً كمشهد افتتاحي لغروب شمس "المحافظين الجدد" الضاربة فساداً في الولايات المتحدة والعالم، منذ ثماني سنوات، عسى ألا يعيدها الناخب الأمريكي إلى سدة البيت الأبيض في واشنطن، في الانتخابات الرئاسية القادمة.

عقبات أمام حل الأزمة الفلسطينية

البيان
٥/٣١

كونداليزا رايس تتوسط محمود عباس واولمرت

بقلم :طلال عوكل

بعد نجاح اللجنة العربية برئاسة قطر في معالجة الأزمة اللبنانية، أخذت ترتفع في قطاع غزة خصوصاً وفي الساحة الفلسطينية عموماً، مؤشرات التفاؤل بإمكانية تحقيق نجاح مماثل ينهي أزمة الانقسام الفلسطيني التي مضى عليها ما يقرب من عام كامل.

الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى، صرح يوم الأحد الماضي الخامس والعشرين من هذا الشهر ؟أن رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، كان في اتصال هاتفي قد أبدى استعداده لقبول وساطة عربية لإنهاء النزاع مع حركة فتح التي يتزعمها الرئيس الفلسطيني محمود عباس؟.

والحقيقة أن ثمة من يرى الكثير من التماثل بين الوضعين اللبناني والفلسطيني من جوانب عديدة، وهؤلاء يعتقدون ان ما جرى في لبنان وبشأنه، يشكل مؤشراً على ما ينتظر الساحة الفلسطينية، بالرغم من اختلاف الوضع في أمرين.

الأول: أن حضور العامل الإسرائيلي المباشر في مجريات الوضع الفلسطيني ومآلات الأزمة أو معالجتها، تشكل عنصر اختلاف حقيقي وفاعل قد يؤثر نوعياً في قدرة المجموعة العربية، حتى لو توفر لها الإجماع، على توفير حل مناسب يرضي طرفي الصراع الفلسطيني ويعيد اللحمة للفلسطينيين.

في هذا الإطار تبدو إسرائيل على أنها صاحبة مصلحة، بل صاحبة المصلحة الأساسية في إبقاء وتعميق وإدامة الانقسام الفلسطيني الذي يوفر لها الكثير من المزايا التكتيكية والاستراتيجية.

إن تحكم إسرائيل بمصير الوضع الفلسطيني عبر وسائل مختلفة، يشكل عقبة حقيقة أمام عودة الحوار واللحمة للفلسطينيين، مما يستدعي جهدا عربيا جماعيا مكثفا وفاعلا على المستوى الدولي، خصوصاً مع الولايات المتحدة لتوفير غطاء دولي مناسب ومطلوب لحماية التحرك العربي، ولضمان تحقيق نتائج إيجابية.

أما الأمر الثاني فيتصل بمستوى تطور الأزمة وإشكالاتها وتداعياتها لدى الفلسطينيين، والتي تجاوزت كثيراً ما شهدته الساحة اللبنانية قبل أن تصل الأطراف المتنازعة المعارضة والموالية في لبنان إلى العاصمة القطرية. ما جرى في لبنان لم يصل حد الانقلاب العسكري أو السياسي، أي أنه لم يصل حد كسر العظم رغم مضي ثمانية عشر شهرا على اندلاع الأزمة التي بدأت بالاعتصام الكبير الذي أعلنته قوى المعارضة.

أما الساحة الفلسطينية فقد شهدت انقلاباً عسكرياً، حيث أطاحت حركة حماس بالقوة، بكل وجود السلطة الفلسطينية في قطاع غزة، مما أسس لوجود انقسام شامل جغرافي، سياسي، اقتصادي، واجتماعي، ولوجود نظامي حكم.

ففي قطاع غزة تمسكت حركة حماس ببقايا الحكومة السابقة على الانقلاب، وببقايا المجلس التشريعي، وسيطرت على جهاز القضاء، واستفردت بإدارة مؤسسات ووزارات السلطة.

وفي الضفة الغربية الرئيس محمود عباس أقال حكومة إسماعيل هنية واعتبرها غير شرعية، وكلف الدكتور سلام فياض بتشكيل حكومة، واستند إلى مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية في غياب المجلس التشريعي، ولم يعترف بجهاز القضاء والمؤسسات التي أقامتها حماس في غزة.

وخلال العام الماضي منذ الانقلاب، استمر التحريض واستمرت الاتهامات المتبادلة، ولم تتوقف عمليات الصراع، مما خلف انقساماً اجتماعياً خطيراً، هذا فضلاً عن اختلاف الظروف بين الضفة الغربية المفتوحة على العالم المحيط وقطاع غزة المغلق تماماً بحصار إسرائيلي عربي ودولي محكم لم تنجح حركة حماس في اختراقه أو تخفيفه.

يزداد الوضع صعوبة أمام التدخل العربي لإنهاء أزمة الانقسام الفلسطيني، بسبب فشل محاولات عربية سابقة، فلقد أبدت القاهرة اهتماماً كل الوقت، وفشلت اتفاقية مكة بعد تدخل العاهل السعودي، كما فشلت محاولات قامت بها قطر . واستدعت من رئيس وزرائها ووزير خارجيتها الشيخ حمد بن جاسم زيارة الأراضي المحتلة لهذا الغرض، كما فشلت المبادرة اليمنية، ولم تتحرك قرارات الجامعة العربية والقمة العربية الأخيرة قيد أنملة في اتجاه الحل.

إن العرب يشعرون بالخذلان إزاء تصلب المواقف الفلسطينية من مسألة حل الأزمة، ولذلك فإنهم يتوخون الحذر ويتحسبون من احتمالات فشل ستكون نتائجه صعبة على الفلسطينيين والعرب أيضاً. فبالرغم من التناقضات العربية القوية بشأن لبنان، وهذه لم تعد سراً.

إلا أن الأطراف الأساسية المتناقضة، تنحت جانباً وتركت لدول عربية أقل وزناً في التأثير على القرار العربي متابعة حل الأزمة اللبنانية، وكان ذلك عاملاً مسهلاً، حيث استدعت الأطراف اللبنانية نتائج ما جرى على الأرض، وأبدت مرونة كافية ومحسوبة سياسياً من أجل التوصل لاتفاق.

فلقد أدركت المعارضة، وأعلنت، أنها لا تنوي السيطرة على الحكم أو تغيير أسسه وبأنها ستحافظ على طبيعة لبنان التعددية، وبالتالي قبلت بتعديلات طفيفة على تركيبة الحكومة بما يجعلها تشعر بالمشاركة من موقع الثلث المعطل وهذا ما طالبت به منذ البداية، كما قبلت تعديلات طفيفة على قانون الانتخابات تسمح بشيء من العدل، ولم تسع إلى تغيير النظام الانتخابي بالكامل.

وفي المقابل أدرك فريق الموالاة أن ميزان القوى على الأرض ليس في مصلحته وأن عليه أن يقدم بعض التنازلات، خصوصاً بعد شعوره بالخذلان من ردود الفعل العربية والدولية الضعيفة التي لم تؤمن له الحماية، لذلك تراجعت الحكومة عن قرارها اللذين تسببا في الأزمة الأخيرة. وكان على فريق الموالاة أن يدفع ثمن هذا التراجع لكونه اعترافاً بالخطأ، يلخص اعترافاً بالضعف. هذه المعادلة سهلت على المجموعة العربية التوصل إلى حل على قاعدة غالب ومغلوب وليس منتصرا ومهزوما، ولكن مع حفظ الكرامات والصيغ العامة التي تحكم النظام في لبنان والعلاقة بين طوائفه.

في الحالة الفلسطينية تدعو حركة حماس إلى حوار يقوم على معادلة لا غالب ولا مغلوب، وبدون شروط مسبقة، وفي الحقيقة فإن واقع سيطرتها على قطاع غزة وطبيعة المؤسسات التي أقامتها هناك، إنما يشكل شرطاً مسبقاً، ذلك أن ما قامت به يعد من وجهة نظر حركة فتح والفصائل الأخرى خروجاً على الشرعية وانقلاباً عليها.

لذلك تصر حركة فتح، والفصائل الأخرى، على أن بدء الحوار يستدعي أولاً رفع الشرط الحمساوي، أي أن تعلن حركة حماس عن استعدادها للتراجع عن نتائج الانقلاب، وهو ما ترفضه حركة حماس حتى الآن، ويشكل العقدة الأساسية أمام المنشار.

في كل الأحوال وبالرغم من تزايد الأصوات الفلسطينية التي تتطلع لجهد عربي مماثل لما جرى في لبنان، إلا أن الأوضاع والمواقف الفلسطينية وربما العربية أيضاً ليست جاهزة لاتخاذ قرار عربي في هذا الاتجاه.

ويبدو أن ثمة سباقاً بين جهد عربي ينتظره الكثير قبل أن يتحرك على جبهة أزمة الانقسام الفلسطيني، وبين ما تحضر له إسرائيل من عملية عسكرية كبيرة وواسعة ضد قطاع غزة، لا يستبعد الكثيرون أن تقع خلال أسابيع قليلة وليس أشهراً.

دواعي ومؤشرات العملية العسكرية الإسرائيلية ضد قطاع غزة، لا تتصل بالضبط وفقط بموضوع الانقسام الفلسطيني أو المبادرات المنتظرة لإنهائه، وإنما في الأساس نتيجةً لقناعات إسرائيلية ترجح توجيه ضربة قوية لحركة حماس انطلاقاً من حسابات استراتيجية وإقليمية، على اعتبار أن مواجهة المخاطر تبقي على حالة الانقسام بين الفلسطينيين.

النووي الإيراني .. رسالة إلى "ماكين" و "أوباما"

الاتحاد
٣١-٥

ديفيد بوكس

عزيزي السيناتور ماكين... وعزيزي السيناتور أوباما: من الواضح أنكما منخرطان في نقاش مهم على هامش حملتكما الانتخابية حول ما إذا كان مناسباً الحديث إلى إيران والجلوس معها إلى طاولة المفاوضات، لكني على يقين أنكما تعرفان جيداً أن النقاش الجاري حالياً ليس سوى تمرين سياسي تفرضه الحملة الانتخابية، ولن يكون ذا صلة أو أهمية في حال صعود أحدكما إلى سدة الرئاسة.

فحالما يدخل أحدكما المكتب البيضاوي حتى يجد نفسه وجهاً لوجه أمام الموضوع الإيراني الذي لاشك أنه سيستحوذ على وقتكما أكثر من أي موضوع آخر في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وستتذكران أن الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ كانت حدثاً تاريخياً حقيقياً لا يختلف عن تلك الأحداث المهمة التي طبعت تاريخنا المعاصر مثل الثورة الروسية عام ١٩١٧، لكن مع الأسف لم تعرف الولايات المتحدة قط كيف تتعامل معها.

وللإحاطة بالملف النووي الإيراني ستجمعان حولكما خبراء الاستخبارات من كافة التخصصات الموجودة، وستطلبان المساعدة على فهم إيران وكشف أسرارها المكنونة. لكن ما سيقوله خبراء الاستخبارات هو نفسه الذي أسمعوه للإدارة الحالية: إننا لا نعرف على وجه الدقة كيف يعمل النظام الإيراني، فهناك على الأقل أربعة فصائل داخلية يبدو أنها تنظم عمل بعضها البعض من دون أن تكون لدينا فكرة واضحة عن أسلوب العمل، أو طريقة التنسيق بينها. وسيتابع رجال الاستخبارات أننا لا نفهم الإيرانيين لأنهم لا يفهمون أنفسهم، حيث مازال النظام في طهران لا يعرف ما إذا كان حركة أيديولوجية تدافع عن الجهاد العالمي وتسعى إلى تصدير الثورة والترويج لها، أم أنه مجرد قوة إقليمية تسعى إلى بسط هيمنتها على الشرق الأوسط.

وحتى ينجلي هذا الغموض في السياسة الإيرانية وتتضح الأمور يمكن الحديث إلى إيران كيفما شئتما من دون أن يعني ذلك أن إيران مستعدة في المرحلة الحالية إلى تبني تغيير استراتيجي في المنطقة، أو سلوك طريق أكثر مرونة.

وبينما أنتما في المكتب البيضاوي تفكران في طريقة للانخراط مع إيران، فإن همكما الأساسي لن يكون متى يمكن التفاوض مع الجمهورية الإسلامية، بل ستفكران في الطريقة الأفضل لممارسة الضغط على النظام. وفي غضون ذلك، وأثناء التفكير المؤرق أحياناً ستبديان تعاطفاً غير مسبوق مع إدارة الرئيس بوش، إذ رغم مئات الأشياء التي كان على الإدارة القيام بها ولم تقم، ورغم الأخطاء الكثيرة التي ارتكبتها، فإنكما سرعان ما ستدركان أن الفشل في احتواء إيران خارج عن نطاق واشنطن ويرجع إلى عوامل أخرى قد لا تكون لإدارة الرئيس بوش علاقة مباشرة بها. والحقيقة، كما ستدركانها لاحقاً، أن الفشل راجع إلى ضعف المجتمع الدولي وانعدام الفعالية في تحركاته. فقد أصدرت الأمم المتحدة سلسلة من القرارات التي تطالب فيها إيران بوقف التخصيب النووي، لكنها تجاهلتها تماماً وأدارت لها ظهرها. ومع أن مجلس الأمن الدولي أصدر قراره رقم ١٧٠١ الذي يمنع إعادة تسليح "حزب الله" في لبنان، إلا أن إيران أعادت تسليحه دون مشاكل.

لكن الفشل راجع أيضاً إلى عجز العالم السني المتاخم لإيران، رغم توجسه الشديد من سطوتها في القيام بأي شيء، مضافاً إلى ذلك ما يمكن أن يطلق عليه محور الجشع. ففي الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة جاهدة إلى حشد التأييد الدولي لفرض عقوبات اقتصادية على إيران، يستقبل الرئيس الإيراني، محمود أحمدي نجاد، في إندونيسيا، وتوقع الهند اتفاقية لمد خط أنابيب مع إيران. والأكثر من ذلك أن "منظمة شنغهاي للتعاون" التي ترأسها كل من روسيا والصين منحت إيران وضع المراقب، في الوقت الذي رفضت منح ذات الوضع إلى الولايات المتحدة في العام ٢٠٠٥، والواقع أن مشكلة تعدد القطبية في العالم هي أن كل من يتولى المسؤولية يصبح غير مسؤول، لتستطيع دولة غنية ومارقة انتهاك قرارات الأمم المتحدة، وضرب الإرادة الدولية بعرض الحائط دون محاسبة. وفي الوقت الذي ستدخلان فيه البيت الأبيض وتجلسان على الكراسي الوثيرة ستكون إيران قد قطعت شوطاً كبيراً في مشروعها.

وانسوا تصريحات الحملة الانتخابية المتصلبة لأنكما ستجربان أي شيء يمكن أن يقود إلى حل. فإذا أراد السعوديون إطلاق الحوار مع إيران، فإنكما ستساندانهم بهدوء، وإذا قررت الجامعة العربية الانخراط في حوار مع إيران، فلا شك أنكما ستباركان الخطوة وتدعمانها. أما إذا اعتقد الإسرائيليون أنه من الأفضل التفاوض مع سوريا لفصلها عن إيران فإنكما ستقبلان الاقتراح وستجربان المحاولة لعلها تفضي إلى شيء ما. ومع أنكما لستما متأكدين من نجاح تلك المحاولات وإقناعها لإيران بعدم حيازة السلاح النووي، إلا أنكما ستمضيان قدماً في طريق الحوار، لأنه لا أحد يعرف إلى ما ستؤول الأمور. وهكذا ستمضيان أكثر وقتكما ليس في تحدي إيران ومشاكستها، بل فقط في محاولة احتواء نفوذها وتحجيم ارتداداته في المنطقة، وستقضيان المدة الطويلة نفسها تتساءلان ما إذا كان ممكناً جر سوريا إلى المعسكر الغربي، ما دام لا أحد يعرف ما يدور في ذهن الرئيس بشار الأسد.

وستحاولان بالموازاة مع ذلك تعزيز قرارات الإدارة السابقة بتقييد حركة المسؤولين السوريين والحد من معاملاتهم المالية، لكن ليس واضحاً ما إذا كان ذلك سيأتي بالنتائج المرجوة، أم أن الأمر سيكون شبيهاً بالعقوبات على إيران. وستعملان بكل جهد، على غرار إدارة الرئيس بوش، لضمان عدم تفكك الحكومة اللبنانية، لكن قدرة "حزب الله" العسكرية باتت بالقوة التي لم يعد ممكناً معها حرمانه من حق الاعتراض في السياسة الداخلية. وستجدان نفسيكما تخوضان حرباً أيديولوجية متعددة الجبهات، حيث يوجد من جهة إيران التي تحرك أوراقها، ومن جهة أخرى محاولاتكما لملمة تحالف المعتدلين في المنطقة. وسيقتصر دوركما على كبح الزخم الإيراني ريثما تتغير علاقات القوة، إذ في مقابل كل تلك الأخبار المتشائمة هناك فسحة من الأمل. فقد بدأ الرأي العام في المنطقة ينقلب على التطرف، وهو ما لمسه العديد من المراقبين سواء تجاه "القاعدة" في العراق، أو "حزب الله" في لبنان. ومع أن هذه التحول لن يحدث بين ليلة وضحاها، أو على المدى القريب، إلا أنه وكما قال "دنيس روس": عندما يحكم الإسلاميون يستنفدون الطاقة على استضافتهم.